مراجعة لكتاب
من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف*
تأليف: طه جابر العلواني**

إسماعيل الحسني***

الكتاب الذي أتشرَّف بتقديم قراءةٍ له هو كتاب نقدي، تتمثَّل أطروحة صاحبه في حتمية العروج المستأنف إلى القرآن الكريم، والانطلاق الـمُتجدِّد منه؛ بُغْية بناء خطاب إسلامي عالمي،[1] لا يخلد أصحابه إلى "السُّكونية" في فهم الواقع مثلما لا يخلدون إلى تجزئة نصوص الوحي الـمُتمثِّلة في القرآن الكريم، وبيانات الرسول الكريم محمد ﷺ. والحق أنَّها أطروحة تعكس نتيجة مركزية انتهت إليها مراجعاته النقدية التي مارسها طوال أربعين

---

* العلواني، طه جابر. **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، عمّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1438هـ/2017م.

** أستاذ أصول الفقه، رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي سابقاً، توفي رحمه الله عام 2016م.

*** دكتوراه في أصول الفقه ومقاصد الشريعة، جامعة محمد الخامس، أستاذ التعليم العالي في جامعة القاضي عياض بمراكش- المملكة المغربية. البريد الإلكتروني: Ismail_hassani@ymail.com

تم تسلم المراجعة بتاريخ 2018/7/4م، وقُبلت للنشر بتاريخ 2018/9/15م.

الحسني، إسماعيل (2020). **مراجعة لكتاب: من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 25 العدد 100، 241-251. DOI: 10.35632/citj.v25i100.5159

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي2020 ©

[1] المقصود بالعالمية هو الإيمان بأنَّ البشرية أُسرة واحدة، خُلِقت من نفس واحدة، كلها لآدم، وآدم من تراب، وأنَّ الكون جميعه بيت للإنسان كله، لا يحق لأحد أنْ يعيث في أيٍّ جزء منه فساداً، أو يجعله ميداناً لتجارب الدمار والتخريب، وأنَّ هداية هذه الأُسرة الممتدة والضمانات التي تكفل لها العيش السعيد وردت في القرآن الكريم؛ ذلك أنَّه كتاب كوني مُعادِل أوّلاً للكون وحركته، ومُتجاوِز ثانياً للنسبي، ومُطلَق ثالثاً في خصائصه، وقادر رابعاً على استيعاب حاجيات كل جيل وتجاوُزها.

عاماً،[2] والتي كان أهمها اعترافه النقدي بتحيُّز مقاربته للاختلاف،[3] وهو ما لا يتَّسق مع القرآن الكريم.

لقد علَّمنا هذا الكتاب "أنْ نقول: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: 64]... وكنت في ذلك منساقاً مع أطروحات علماء الفِرق وتحيُّزاتهم، وذلك ممّا أخجل منه الآن، ولا أُحِب أنْ يُنسَب إليَّ، أو أُنسَب إليه."[4]

وقبل أنْ يُفصِّل العلواني في طبيعة المراجعات التي تقتضيها أطروحة كتابه، فقد شرع -بدءاً بالفصل الأوَّل منه- في تقديم ملخصٍ لكتابه الأوَّل "أدب الاختلاف". فالمقبول منه ما كان مبنياً على تبايُن المدارك العقلية، وتنوُّع الأدلة العلمية لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود: 118-119]، والمرفوض كل اختلاف داخلته الأهواء الذاتية والأنانيات الشخصية، فأصبح مُناقِضاً لآيات القرآن الكريم، وبيانات الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام، ومقتضيات العقل السليم. قال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: 26].

والحقيقة أنَّ للاختلاف تاريخاً بدأ بوفاة الرسول محمد ﷺ؛ لأنَّه كان المُحكِّم في كل ما يقع بين الصحابة، فيُقِرُّ ما يُقِرُّ، وينقض ما ينقض.[5] وقد حذَّر عليه الصلاة والسلام

[2] أفضت هذه المراجعات بالشيخ طه جابر العلواني إلى الإقرار بالقول: "أنا اليوم صاحب منهج، أدور مع القرآن حيث دار، وألتزم بكل ما نزل على قلب محمد ﷺ، ثمَّ فاض على جوارحه منهجاً واتِّباعاً وبناءً، ولذلك فإنّني أستغفر الله لِما قدَّمْتُ وأخَّرْتُ". وقد استحضر العلواني ما قاله الرازي في هذا الصدد، "من أدب الاختلاف"، ص26. وانتهى مشوار العلواني إلى إقرار صاحبه بأنَّ مقاربته للاختلاف في كتابه "أدب الاختلاف في الإسلام" كانت تحتاج إلى نظر، بل هي مقاربة فيها شيء من التحيُّز لِما قُرِّر في أدبيات الأشاعرة وأهل السُّنة عامة؛ فهذا التحيُّز لا يتسق مع رؤية القرآن الكريم.(انظر مقدمة الكتاب)

[3] صدرت الطبعة الأُولى من كتاب العلواني "أدب الاختلاف في الإسلام"، ضمن سلسلة كتاب "الأمة" في قطر، 1405هـ/1984م، ثمَّ ظهرت طبعات أُخرى طوال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، والسنوات الأُولى من القرن الحادي والعشرين. انظر أواخر طبعات هذا الكتاب في:

- العلواني، طه جابر. **أدب الاختلاف في الإسلام**، د.م: الدار العربية للعلوم؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط7، 1426هـ/2005م.

[4] العلواني، **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مرجع سابق، ص18.

تحذيراً كبيراً من الاختلاف الذي يرفع تآلف القلوب؛ إذ قال: "لا تختلفوا فإنَّ مَن كان قبلكم اختلفوا فهلكوا."[6] وهذا الاختلاف بين الصحابة في عهد النبي ﷺ بُنِي على خُلق الأخوة الذي غرسه فيهم. أمّا الاختلاف الذي وقع بينهم في أحداث الفتنة خاصةً فكان له أثر سياسي انعكس على اختلافاتهم الفكرية.

فبعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وانتقال الخلافة إلى الكوفة ثمَّ الشام، وما شهدته هذه التحوُّلات من أحداثٍ خطيرة، أصبح الاختلاف مبنياً -إضافةً إلى تنوُّع التقديرات والاختيارات السياسية- على أمور مستجدة، مثل: وضع الحديث، واختلاق القصص الذي يُؤيِّد بها بعضهم هذا الفريق أو ذاك من الفِرق المتدافعة المتصارعة على الحكم. وظهر في هذا المضمار فقهاء الحجاز والعراق وأئمة المذاهب الفقهية المدوّنة وغير المدونة، وكان لكل واحد منهم منهج مختلف. ويُعْزى هذا الاختلاف فيما بينهم إلى ما فُطِر عليه الناس من تفاوُت العقول، وأصالة الرأي، واحتمالية اللغة التي جاء بها الدِّين الإسلامي، ومدى صحة الرواية التي وصلت كُلاً منهم. وقد مارس هؤلاء جميعاً اختلافهم في دائرة الآداب والأخلاق، كما نجد في رسالة الليث بن سعد إلى الإمام مالك رحمهما الله.[7]

ولـمّا فشا التقليد بعد القرن الرابع الهجري تضخَّم الفقه النظري الافتراضي الذي عمَّق هوَّة الخلاف بين الفقهاء، وزاد من فصل ما يجري حقيقةً، وبخاصة السياسي منه، عمّا يتداوله الفقهاء فيما بينهم من آراءٍ. وقد استمر الأمر على هذا الحال حتى نادى ابن الصلاح (ت643هـ) بوجوب تقليد الأئمة الأربعة، ثمَّ جاءت النهضة الأوروبية التي ألقت بظلالها الثقيلة على التوجُّهات الدينية والفكرية، وأثَّرت فيها سلباً؛ فـ: "العقيدة خاملة، والفكر جامد، والاجتهاد مُعطَّل، والوعي غائب، والخلافات والصراعات مزَّقتها، فوجد المستعمرون فراغاً يسرحون فيه ويمرحون فكرياً وثقافياً قبل أنْ يكون عسكرياً وسياسياً."[8]

---

[5] للاستزادة، انظر ما قرَّره في الفصل الثاني من كتابه:
- العلواني، **أدب الاختلاف في الإسلام**، مرجع سابق، ص33.

[6] البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م، كتاب: الخصومات، باب: ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، حديث رقم2410.

[7] للاستزادة، انظر الفصول (3-6) من كتاب العلواني: "أدب الاختلاف في الإسلام".

[8] العلواني، **أدب الاختلاف في الإسلام**، مرجع سابق، ص54.

ودعا العلواني في الفصل الثاني من الكتاب إلى نبذ الخلاف الذي رسَّخه علم الكلام، بعدما لاحظ كيف انحرف هذا العلم عن المفهوم التحرري للتوحيد،[9] وأصبح الدليل الكلامي -بدءاً بعصر التدوين (143هـ تقريباً)- حاكماً على ما في الكتاب والسُّنة الصحيحة؛ ما أدّى إلى زيادةِ الفُرقة بين المسلمين، وحيادِ كثيرٍ منهم عن الطريق المستقيم، وقد ظهر ذلك جليّاً في حركة الوضع في الحديث النبوي؛ إذ حاولت العديد من الفِرق والطوائف الأُموية والعباسية إسناد مواقفها المختلفة بأحاديث مروية عن النبي ﷺ.

ويُؤكِّد العلواني أنَّ تدخُّل الغرب في شؤون الأُمَّة قد زاد معاناتها؛ ذلك أنَّ الغربيين "هيَّأوا وشجَّعوا على إذكاء الصراعات الطائفية والعنصرية في جميع أنحاء العالَم الإسلامي، حتى تمكَّنوا من إخراج العثمانيين من العالَم العربي، والحلول محلهم، وإيجاد دول قومية مُمزَّقة وأقاليم مُشتَّتة، تمَّت إقامتها بشكل عشوائي، ورسمت حدودها بحيث تكون هناك مشكلة حدود بين كل قطعة من تلك الديار والقطع المجاورة لها؛ كي تتمكَّن من إثارة الحروب المحلية التي تأتي على ثرواتها، وتُدمِّر إمكاناتها، وتجعلها غير قادرة على أنْ تعيش وحدها."[10]

ثمَّ أشار إلى حقيقة أنَّ البشر مختلفون من حيث الألوان، والألسنة، والميول، والأهواء، والعقائد، والطباع، والأزمنة، والأمكنة، مُؤكِّداً أنَّ هذا الاختلاف مماثل لاختلاف غيرهم من المخلوقات والكائنات، وهو ما جعله الله تعالى محطَّ تفكيرٍ وبحث ونظر. والحقُّ أنَّ هذا الاختلاف هو ممّا يُمكِن معالجته، والتعالي عليه، لكنَّ ذلك لا يتأتّى إلّا بعدِّ الاختلاف آيةً من الآيات التي يجب الوعي بها وإعمالها؛ لما يُفضي به ذلك إلى التعارف والتآلف البشري الذي يحفظ وحدة الدِّين، ويقي المسلمين شرَّ الفتنة والفُرقة.

---

[9] صوَّر المفهومَ التحرري للتوحيد القولُ المروي عن ربعي بن عامر: "إنَّ الله ابتعثنا لنُخرِجَ مَن شاء مِن عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومِن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومِن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة." للاستزادة عن تفاصيل حوار الصحابة مع قيادة الفرس، انظر:

- الطبري، ابن جرير. **تاريخ الأمم والملوك**، د.م: دار الفكر، 1979م، ج3، ص23 وما بعدها "أحداث سنة 14هـ".

[10] العلواني، **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مرجع سابق، ص79.

ولا يخفى على كل ذي لُبٍّ أنَّ الخطاب القرآني مُستوعِب ومُتجاوِز في الوقت نفسه؛ فهو خطاب يُلِحُّ على ضرورة استيعاب أضرُب الاختلاف البشري وأنواعه. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ١٣﴾ [الحجرات: 13]. وهو أيضاً خطاب يُلِحُّ على تجاوُز الاختلاف بهدف الارتقاء به إلى آفاق الأُمَّة الخيِّرة؛ الأُمَّة الوسط، الشاهدة على الناس، التي تحتكم إلى كتاب الله، وترفع الوصاية عن الإنسان.

أمّا الفصل الثالث فقد خصَّه المُؤلِّف للحديث عن علم الكلام، وما أصاب الأُمَّة من فُرقة وتناحُر أدّى إلى إضعافها؛ فبالرغم من حديث القرآن الكريم عن الإيمان (الذي يُقابِل الكفر) في مواضع عدَّة، إلا أنَّ كلمة "العقيدة" استُبدِلت به في العصر العباسي، ثمَّ ظهر بعد ذلك مصطلح "علم الكلام"، حيث تمادى علماء الكلام في الجدل حول أركان الإيمان، بالرغم من توضيح القرآن الكريم لهذه الأركان، واحتجاجه بأدلة يُمكِن للعقل الإنساني أنْ يستوعبها، حتى إنَّه رفع الوصاية عن هذا العقل بإعلانه ختم النبوة. قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ٤٠﴾ [الأحزاب: 40]. ثمَّ عرض المُؤلِّف لحال الشعوب التي دخلت في الإسلام، ولم تتحرَّر تحرُّراً كاملاً من خلفياتها الثقافية، وموروثاتها الذهنية والدينية السابقة، وذلك في ظلِّ الأحداث والتغيُّرات السياسية المفصلية، بدءاً باستشهاد عثمان رضي الله عنه، ثمَّ استشهاد علي رضي الله عنه، وحروب الصحابة وصراعهم على الخلافة، وانتهاءً باحتدام النقاش حول مرتكب الكبيرة، وحقيقة الفعل الإنساني؛ ما أفضى إلى إصدار أحكام عدَّة وصلت حدَّ التفسيق والتبديع والتكفير.

وأمّا الفصل الرابع من الكتاب فوقف فيه المُؤلِّف على جملة من المشكلات المنهجية التي وقع في مهاويها المُتكلِّمون، ومن أبرزها[11] التعضية التي يُقصَد بها "قطع آيات القرآن

[11] من هذه المشكلات أيضاً: اضطراب صور العلاقة بين عالَم الغيب وعالَم الشهادة، والإسراف في الجدل والمراء والتناقض الفكري مع ما يُقرِّرونه في الفقه وأصوله كما في مسألة "تعليل الأحكام". انظر:
- العلواني، **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مرجع سابق، ص105 وما بعدها.

عن سياقاتها، وقراءتها مجزأة."[12] إذ لم ينطلق معظم المُتكلِّمين من قراءةٍ شمولية للقرآن الكريم؛ لعدم إدراكهم بنيته الاتساقية الداخلية التي دعا الناسَ إلى تدبُّرها. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ٨٢﴾ [النساء: 82]. ولا شكَّ في أنَّ النظرة التجزيئية هذه أفقدتهم القدرة على التفكُّر الحقِّ في القرآن الكريم، والنَّهَل من مَعِينه بوصفه خطاباً مرجعياً، يعمل على تفكيك المشكلة من منظور القرآن الكريم، ثمَّ يعيد تركيبها. وعلى هذا، فإنَّه يتعيَّن علينا أنْ نعي وعياً تامّاً هذه الآفات؛ لنتمكَّن من صياغة علم كلام جديد.

ولمّا كان القرآن الكريم من القول الثقيل، فإنَّ الله تعالى لم يولِ مهمة حفظه للبشر، وإنَّما تولّى هو حفظه، فجعله خطاباً مُنظَّماً مُرتَّباً مُعجِزاً، بحيث لا يُمكِن لأيِّ إنسانٍ أنْ يُحدِث خللاً وتغييراً في بنيته ونظامه وترتيبه. يضاف إلى ذلك أنَّ القرآن الكريم قد جُمِع -بحسب العلواني- بتوفيق من الله تعالى، ولهذا كان هو "القول الفصل."[13] ويرى العلواني أنَّ القراءات التي تُروى بحاجة إلى مراجعةٍ في ضوء آيات الحفظ والجمع والبيان التي تضمَّنها القرآن الكريم.[14]

ولهذا، فقد أكَّد وجوب القيام بمراجعة شاملة لأفهام العلماء التي هي نسبية بطبيعتها، مثل قول بعضهم: "إنَّ القرآن حمّال أوجهٍ"، وقول آخرين: "النصوص متناهية، والوقائع غير متناهية"، وغير ذلك من الأقوال التي يجب أنْ تُفهَم وتُجلى حدودها المنهجية، ولا سيما أنَّها جميعاً من جنس الأقوال التي تقتضي القول بوجود المبيِّن الخارجي لفهم مقاصد القرآن الكريم، في ظلِّ وجود الاحتمال المُتمثِّل في المُشكل، والحقيقة، والمجاز، والناسخ، والمنسوخ، والمنسوخ حكماً وتلاوةً، والمنسوخ حكماً لا تلاوةً. وفي هذا السياق، أشار المُؤلِّف إلى استحضار هؤلاء روايات متعددة تعكس مأثورات نقلها أناس عن أناس لإثبات صحة منقولات مخصوصة، خلافاً للقرآن الكريم الذي لا تقتصر وثاقته

[12] المرجع السابق، ص89.

[13] المرجع السابق، ص134. ووصف القول الفصل ينفي عن القرآن الكريم القول إنَّه حمّال أوجهٍ. انظر:

- العلواني، طه جابر. **حوار مع القرآن**، القاهرة: دار السلام، ط1، 1435هـ/2014م، ص182.

[14] العلواني، **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مرجع سابق، ص114.

فقط على النقل، وإنَّما تمتد لتشمل عجز البشر عن الإتيان بمثله، أو بسورة واحدة تُماثِل نظمه، وأسلوبه، وفصاحته، وبلاغته، وتأثيره.

ويرى المُؤلِّف أنَّ معظم مباحث علم الكلام الموروثة غير مفيدة لهذا العصر، وأنَّها لا تنفع سوى الباحث الأكاديمي المُتخصِّص؛ ما يُحتِّم إعادة بناء خطاب كلامي مناسب لعصرنا؛ خطاب يناقش المسائل التي أثارها المستشرقون، ومسائل الحرية والحداثة، ومسائل الإيمان والإلحاد التي يطرحها الإنسان المعاصر. وتتمثَّل الخطوة الأُولى لبناء هذا الخطاب في الجمع الواعي بين قراءة الوحي وقراءة الواقع؛ وهي قراءة تستوعب خصائص الرسالة الإسلامية الخاتمة، التي تتضمَّن حاكمية القرآن، وعالمية الخطاب، والتخفيف، والرحمة، ورفع الإصر، وإحلال الطيبات، وحفظ الطاقات، وكل مقوِّمات الاستخلاف الإنساني.

ولا يُنكِر العلواني وجود حدٍّ أدنى من الوعي بمرجعية القرآن الكريم في المذاهب الإسلامية المختلفة، مثل: الإباضية، والزيدية، والإمامية، وأئمة أهل السُّنة.[15] ولكنَّه يرى أنَّ مجال حركية هذا الوعي ظلَّ ضيّقاً بسبب هيمنة التصوُّر غير الدقيق للعلاقة التراتبية بين القرآن الكريم والسُّنة النبوية، مُنوِّهاً بأنَّ التصوُّر الدقيق لهذه العلاقة يجب أنْ يكون محكوماً بتصديق القرآن الكريم على أيِّ دليل؛ ما يعني وجوب تكوين وعي جمعي بالقرآن الكريم حتى يكون هذا الكتاب حاكماً بالمعنى المنهجي لا المعنى العطفي الذي اهترأ من كثرة الترداد. وهذا يعني أيضاً وجوب مراجعة الأقوال العلمية جميعها، بل مراجعة جميع الروايات التي تُخالِف مسلَّمة البناء القرآني المتعاضد المتماسك، وتُناقِضها. فبصرف النظر عن قيمة الروايات وأهميتها، فإنَّها تظلُّ فعلاً بشرياً قد تعتريه درجة من درجات القصور؛ ما يستحيل جعله المحكّم الرئيس في فهم القرآن الكريم والسُّنة الصحيحة، والعمل بمقتضاهما.

وأمّا الفصل الخامس من الكتاب فدافع فيه العلواني عن تنوُّع آراء الفِرق الإسلامية؛ إذ كان القرآن الكريم مصدراً مُوحِّداً لمرجعياتها المتعددة بالرغم من حدَّة الاختلاف الواقع

[15] المرجع السابق، ص177- 187.

بينها. وحتى إذا حكم بعض أصحاب هذه الفِرق على آخرين بالكفر، كما هو حال الإباضية وسائر الزيدية، فإنَّهم قصدوا بذلك كفر النعمة، والجحود بها.

وتأسيساً على ذلك، فليس المراد هنا هو التشوُّف إلى رفع هذا الاختلاف والقفز عليه، وإنَّما تحقيق الائتلاف بين الجميع، ولا يتحقق ذلك إلا بتحقيق السِّلم بين المسلمين، الذي يتطلَّب التعايش معاً، وقبول المخالفين لهم، أو المختلفين عنهم. وقد أشار المُؤلِّف إلى وجود مقوِّمات للسلم والتعايش بين المسلمين، أهمها: "حرمة المسلم على أخيه [دمه، وماله، وعرضه]، والإنصاف، والتكافؤ في الحقوق والواجبات. هذه الأمور هي أعمدة التعايش والسلم في إطار أُمَّة الإسلام، وما عدا ذلك لا اعتداد به عند صياغة عقد السلم بين المسلمين. فالحكم بالإيمان أو عدمه، والحكم بأنَّ هؤلاء مآلهم إلى الجنة وأولئك مآلهم إلى النار لا اعتداد به. فما نحن معنيون به في دار العمل هو الدخول في السِّلم كافة، وأمّا دخول الجنة أو النار فليس من شأن أحد من الخلق. ومقوِّمات التعايش تلك ليست اختراعاً، فمع أعاصير الفُرقة والصراعات المذهبية مكثت بقية من أصول هذا السِّلم كانت قد بُنِيت على فهم قرآني، فنافحت ودافعت لتحفظ لتلك الأُمَّة آخر ما تبقّى لها من هذا الاسم."[16]

ثمَّ أوضح المُؤلِّف أنَّ للقرآن الكريم دوراً فاعلاً في وحدة المرجعية العلمية والعملية؛ ذلك أنَّه أوجد مساحات كبيرة للتلاقي بين المسلمين وعلمائهم. غير أنَّ السُّنة النبوية عند هذه المرجعية هي مصدر مستقل عن القرآن الكريم، وهو ما انتقده العلواني؛ لأنَّ معظم أهل السُّنة والشيعة لم ينظروا كما قال: "إلى أنَّ المُبيِّن لا بُدَّ له من الاتصال التام بالمُبيَّن، وإلّا لم يكن مُبيِّناً لذلك الأصل. فكان الأصل والحالة هذه ألّا تعطى صفة إنشاء التشريع والكشف عنه إلّا للكتاب الكريم: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: 57]، وتكون السُّنة آنذاك تابعة له، نابعة منه، تدور حوله حيث دار."[17]

[16] أسهب العلواني كثيراً في التمثيل والاستشهاد. انظر:
- العلواني، **من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف**، مرجع سابق، ص213 وما بعدها.

[17] المرجع السابق، ص263.

وقد بيَّن العلواني في الفصل السادس من الكتاب أنَّ تغيير الواقع مستمد من القرآن الكريم، وذلك اعتماداً على مستويين مفصليين؛ الأوَّل: وجود حاكمية للكتاب المجيد تقوم على فهم بشري نسبي لا علاقة له بالتصوُّر الإسرائيلي أو النصراني للحاكمية، والثاني: وجود دور مركزي للأُمَّة الإسلامية مُجتمِعةً، بحيث لا يُمكِن لطائفة أو فِرقة ما أنْ تحوزه وحدها.

وفي ما يخصُّ المستوى الأوَّل، فقد ارتبط مفهوم "الحاكمية" في الإسلام بشبكة من المفاهيم المتداخلة، مثل: الدِّين، والعبادة، والألوهية، والخَلق، والعبودية. ولا ينحصر ضبط الحاكمية فقط في الوقوف المُتبصِّر على استعمالاته المتعددة، وإنَّما يتعيَّن على الباحث الاستعانة بجملة من المعالم المنهجية في هذا المضمار، مثل: مَعلم علاقته بالإمامة التي قد تتخذ شكل عهدٍ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124]، ومَعلم علاقته بالاصطفاء الإلهي بناءً على مواصفات محددة كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ٧٥ ﴾ [الحج:75]، ومَعلم علاقته بتاريخ النُّظم التي حكمت حياة البشر، مثل تلك التي عرفها السومريون والأكاديون والحبشيون والعبرانيون، والتي قام معظمها على حكم إلهي. فالحاكمية الإلهية مثلاً انبنت -بحسب التصوُّر الإسرائيلي- على "مبادىء اختيار الله تعالى لشعب بني إسرائيل، وأنَّهم أبناء الله وأحباؤه..."[18]

وبصرف النظر عن القيمة المعرفية لهذه المعالم، فإنَّ الـمَعلم المنهجي المفصلي فيها يبقى هو مَعلم الانطلاق من تدبُّر آيات الحكم في القرآن الكريم، الذي نفهم من خلاله جملةً من المهام التي مارسها النبي ﷺ، مثل: القيادة، والقضاء، والفتوى، والتعليم. ولكن، هل مارس الرسول ﷺ هذه المهام من منطلق السلطة والسلطان أم من منطلق النبوة المُعلِّمة المُربّية المُزكِّية؟

لقد نظر العلواني إلى هذه المسألة من زاوية أُخرى؛ لاعتقاده بعدم وجود حاكمية إلهية سلطوية في الإسلام، تقوم على هيمنة مطلقة، يمارسها نبي باسمه تعالى، أو يمارسها

[18] المرجع السابق، ص278.

خليفة نبي باسمه، أو باسم شرعه، ورأى أنَّ ما يوجد في الإسلام هو التربية، والتزكية، والتلاوة، والتعليم. وكلها أمور تُؤكِّد وجود حاكمية قرآنية تُنجَز بقراءة إنسانية للوحي والواقع، وأنَّ صاحبها قد أصبح مُحاسَباً عنها بعد تكليفه بها؛ فهي ليست حاكمية تحريضية من قبيل تلك التي لجأت إليها بعض الحركات الإسلامية في العالَم الإسلامي، حيث حكم بعضها على المجتمعات الإسلامية المعاصرة بالجهل ما دامت تعتمد قوانين غير إسلامية في التشريع والحكم والمعاملات المالية وغير المالية، ولا تستمد قوانينها من الشريعة، ومن فقه علمائها.

أمّا المستوى الثاني (مركزية أنموذج الأُمَّة) فقد تناوله العلواني بالتحليل، واستخلص من تتبُّعه لمادة "أُمَّة" ركنين يقوم عليهما مفهوم "الأُمَّة"؛ الأوَّل: أصل يشد إليه ما سواه، والثاني: تجمُّع حول هذا الأصل. ومن ثَمَّ، فإنَّ مفهوم "الأُمَّة" يرتبط بشبكة مفاهيمية، مثل: الاختلاف، والفرقة، والطائفة.[19] وبالرغم من هذا الارتباط، فقد اقتصر الخطاب القرآني على المؤمنين بوصفهم أُمَّة لا بوصفهم منتمين إلى هذه الفرقة أو تلك الطائفة التي يملك بعضها السلطة، وقد لا يملكها. وهذا واضح في الآية (71) من سورة التوبة، والآيات (102–105) والآية (110) من سورة آل عمران.

ولهذا يتعيَّن بناء أمرين متوازنين؛ أوَّلهما: بناء خطاب إسلامي يستوعب أهل القِبلة وأُمَّة الإجابة بصرف النظر عن بيئاتهم الجغرافية واللسانية والعرفية، وثانيهما: بناء خطاب عالمي قادر على مخاطبة أُمَّة الدعوة ودعوتها إلى الانضمام إلى أُمَّة الإجابة؛ إذ لم يُنشِئ محمد بن عبد الله ﷺ دولة أو سلطة فحسب، بل أنشأ في المقام الأوَّل أُمَّة. ودليل ذلك –إضافة إلى سيرته عليه الصلاة والسلام– وقوف الـمُؤلِّف طويلاً عند دلالة مفهوم "الخلافة" في القرآن الكريم، الذي لا يتحقَّق واقعياً من دون إحلال السِّلم بين المسلمين، وهيمنة العقلية المتجددة على حياتهم الفكرية.

---

[19] للاستزادة، انظر:

- المرجع السابق، ص314 وما بعدها.
- العلواني، **حوار مع القرآن**، مرجع سابق، ص63.

والحاصل من هذا الكتاب الغني في تحليلاته، القوي في خلاصاته، أنَّنا إزاء متن فكري يُمثِّل أنموذجاً مميزاً في المراجعة النقدية، واستلهام عناصر عالمية الرسالة الإسلامية، ومركزية مفهوم "الأُمَّة" فيها وعموميتها، فضلاً عن مراعاة إطلاقية كتابها المجيد وحاكميته. وبناءً على تفعيل هذه العناصر المنهجية، يُمكِن -في نظر العلواني رحمه الله- عمل صياغة مُستأنَفة لعلومنا الإسلامية الموروثة، بحيث يكون الاختلاف فيها اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد، فننبذ -تبعاً لذلك- الخلاف الذي تحكمه الأهواء والأنانيات الغريزية لبعض الفِرق والطوائف المُكوِّنة للأُمَّة الإسلامية.